

Distr.: Limited
18 April 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2022

14-17 حزيران/يونيه 2022

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت *

رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي

موجز

تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي. ويلخص التقرير مختلف الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمجالات الخطر في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري. كما يقدم إطلالة متعمقة على حالات الغش وسوء السلوك التي حقق أو يحقق فيها مكتب المراجعة والتحقيقات، والإجراءات المتخذة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة باسترداد الأموال المفقودة بسبب الغش. وتسلط الوثيقة الضوء على الجهود الجماعية التي تبذلها شعب اليونيسف ومكاتبها لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي ظلت تنتظر التنفيذ لأكثر من 18 شهرا.

ويتضمن الفرع التاسع من هذه الوثيقة عناصر مشروع قرار لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2022/9



الرجاء إعادة استعمال الورق

120522 280422 22-05711 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
4	ثانيا - الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
4	ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية بوجه عام
5	رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات الموجهة إلى المكاتب القطرية
9	خامسا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية وعمليات المراجعة المشتركة
10	سادسا - تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية
10	سابعا - إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال
12	ثامنا - تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسف لعام 2021
15	تاسعا - مشروع قرار

المرفق

16	آخر المستجدات بشأن الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مر عليها أكثر من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
----	--

أولا - لمحة عامة

- 1 - أعدت إدارة اليونيسف هذا التقرير ردا على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (مكتب المراجعة أو "المكتب") لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2022/AB/L.5) وإضافته (E/ICEF/2022/AB/L.5/Add.1). ويتضمن التقرير آخر المستجدات بشأن الإجراءات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها إدارة اليونيسف لمعالجة المخاطر والتوصيات الرئيسية المحددة في عمليات المراجعة التي أجراها المكتب في عام 2021. كما يبين الجهود المبذولة لتحسين نزاهة الشراكات وزيادة إمكانية استرداد الخسائر المتعلقة بحالات الغش أو الغش المفترض المبلغ عنها، بما يتماشى مع قراري المجلس التنفيذي لليونيسف 3/2018 و 6/2019.
- 2 - وقد خلصت المراجعة التي أجراها المكتب في عام 2021 إلى أن إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط كاف وفعال بشكل عام. وترحب الإدارة بالرأي المرضي الذي استمر على مدى السنوات الست الماضية، وتقر في الوقت نفسه بأن الجهود الجارية لتعزيز السياسات والإجراءات والنظم ستواصل تعزيز بيئة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف.
- 3 - وتلاحظ الإدارة أنه تم إصدار ما مجموعه 20 تقريراً عن أنشطة اليونيسف في عام 2021، بما في ذلك 3 تقارير عن مهام استشارية. وقد خلصت 100 في المائة من تقارير المراجعة الـ 17 التي أصدرها مكتب المراجعة إلى استنتاجات مرضية عموماً (أي آراء "بدون تحفظ" أو "بتحفظ معتدل")، مما يدل على التزام الإدارة بتحسين العمليات وتهيئة بيئة رقابية قوية في اليونيسف.
- 4 - وتقدر الإدارة الجهود التي يبذلها مكتب المراجعة للاستفادة بشكل أفضل من قدرات تحليل البيانات واستخدام عمليات المراجعة عن بعد لتحسين تغطية خطة مراجعته القائمة على مراعاة المخاطر لعام 2021، على الرغم من آثار جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19). وقد استفادت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري من إمكانية وصولها إلى منصة المراجعة المستضافة على السحابة (TeamMate+) التابعة لمكتب المراجعة ونفذت خطة استراتيجية للمتابعة الدورية للإجراءات المتفق عليها وتقديم الدعم للمكاتب لتيسير التنفيذ العاجل لتوصيات مكتب المراجعة. ويسرّ الإدارة أن تبلغ بأن التوصيتين المتبقيتين الواردتين في تقرير مكتب المراجعة قد قيمهما المكتب لاحقاً وأغلقتا بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 5 - وترحب الإدارة بكل جهد مؤسسي لتعزيز أعمال المراجعة والتحقيقات، ويسرها أن المكتب التابع لمكتب المراجعة في بودابست أصبح يعمل بكامل طاقته في عام 2021، بدعم من الموارد الإضافية المعتمدة من الموظفين. وتتطلع الإدارة إلى دعم طرائق تشغيل مكتب المراجعة في عام 2022، بما في ذلك إمكانية إنشاء مكتب إضافي، مع مراعاة الدروس المستفادة والفرص المستخلصة من السنوات الماضية.
- 6 - وتدرك الإدارة التحديات المتمثلة في زيادة عدد ادعاءات الغش وسوء السلوك مقارنة بعام 2020. وتواصل أفرقة الإدارة مضاعفة الجهود لدعم المكاتب، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة، ومعالجة أي مواطن ضعف بنيوية، والشروع في استرداد الخسائر المالية ذات الصلة. وبينما تلاحظ الإدارة أن عدد الحالات التي أغلقت في عام 2021 زاد بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2020، فإنها تدعو مكتب المراجعة إلى مواصلة تعزيز القدرة على تحسين أوقات إنجاز التحقيقات، لتمكين الإدارة من الاستفادة من المزايا التي يوفرها الحل المبكر من حيث بدء عمليات استرداد الأموال من المتورطين. وفي هذا الصدد، ترحب الإدارة

بإجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة التحقيق في أواخر عام 2021 وتتطلع إلى العمل مع مكتب المراجعة بشأن فرص التحسينات التي جرى تحديدها.

7 - وتلاحظ الإدارة أنه في عام 2021، أصدرت اليونيسف بيانها الأول بشأن الرقابة الداخلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويشكل هذا البيان وثيقة رئيسية في مجال المساءلة تتطلب من كل مكتب أن يجري، على أساس سنوي، تقييماً ذاتياً للرقابة الداخلية وأن يقدم شهادة إلى المراقب المالي بشأن صحة الضوابط الداخلية في المكتب، تؤكد وجود هذه الضوابط وفعاليتها التشغيلية. وهذه عملية هامة ستساعد على تحسين فعالية بيئة الرقابة الداخلية والمساءلة عن إدارة مخاطر الغش.

ثانياً - الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

8 - تتّمن الإدارة استمرار مكتب المراجعة في الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، عملاً بقرار المجلس التنفيذي 13/2012، بالاقتران مع النظر في الطلبات الواردة من المدير التنفيذي والدول الأعضاء من أجل تنقيح التقارير أو حجبها، وفق شروط معينة. وتواصل الإدارة دعم الجهود المبذولة في عملية الكشف هذه من خلال الموافقة في الوقت المناسب على التقارير لنشرها، مما ييسر استمرار المساءلة والشفافية أمام الجهات صاحبة المصلحة.

9 - وتؤكد الإدارة أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم نشر 17 تقريراً من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2021: 16 تقريراً للمكاتب القطرية وتقرير واحد لمراجعة مواضيعية.

ثالثاً - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية بوجه عام

10 - لدى تنفيذ قرار المجلس التنفيذي 10/2017 بشأن إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التي تخص مجالات المخاطر المتكررة، تتّمن الإدارة الرؤى الثاقبة الواردة من مكتب المراجعة وتشير إلى المجالات الأربعة لفترة عام 2021 المشمولة بالتقرير التي تشكل 88 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها الناشئة عن عمليات مراجعة المكاتب القطرية، على النحو التالي: (أ) إدارة البرامج؛ (ب) الحوكمة والمساءلة؛ (ج) الإمدادات واللوجستيات؛ (د) الإدارة المالية.

11 - وتقر الإدارة بأن 15 في المائة من الإجراءات المتفق عليها في تقارير المراجعة الصادرة في عام 2021 قد تم تصنيفها على أنها ذات أولوية عالية. ويقع هذا ضمن نفس النطاق كما في السنتين السابقتين (13 في المائة في عام 2020 و 16 في المائة في عام 2019)، مع إدراك أن هذه التوصيات تدعو إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية للحد من التعرض لمخاطر أعلى، مع عدم التأثير سلباً على إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط عموماً.

12 - وترحب الإدارة بأن عملية التقييم التي أجراها مكتب المراجعة قد وقفت على وجود مجالات للتحسين وممارسات جيدة على حد سواء. ومع ذلك، تواصل الإدارة تركيز استعراض تقارير المراجعة الداخلية على ما أُشير إليه من مجالات التحسين والمواضيع المتكررة من أجل التخطيط لتعزيز العمليات وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة.

13 - وخلال عام 2021، أصدر مكتب المراجعة 16 تقريراً لمراجعة المكاتب القطرية وتقريباً واحداً لمراجعة مواضيعية، وتتضمن هذه التقارير ما مجموعه 152 توصية. ويسر الإدارة أن تلاحظ أن نسبة 100 في المائة من تلك التقارير أسفرت عن استنتاجات مرضية عموماً ("بدون تحفظ" أو بـ "تحفظ معتدل"). ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بعام 2020، حيث ضُنِّفت نسبة 94 في المائة من التقارير بأنها مرضية عموماً ونسبة 6 في المائة بأنها "مشفوعة بتحفظات شديدة".

14 - ويلاحظ مكتب المراجعة في تقريره السنوي أن تصنيفي "بدون تحفظ" و "بتحفظ معتدل" يعتبران مرضيين، وأن هذين التصنيفين يؤكدان للإدارة أنه توجد بوجه عام ضوابط وعمليات ذات صلة قائمة تؤدي وظائفها على النحو المتوخى منها، ومن ثم فليست هناك حاجة سوى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية طفيفة نسبياً.

15 - وقد جرى في عام 2021 تعزيز جهود الإدارة لتسريع الإجراءات الرامية إلى إغلاق أي توصيات متبقية. ونفذت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري خطة استراتيجية تتصل بالإجراءات المتفق عليها ودعمت المكاتب لتيسير التنفيذ العاجل للتوصيات. وأدى ذلك إلى تقلص الإجراءات المتفق عليها التي طال أمد بقائها دون تنفيذ إلى إجراءين فقط في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (مقارنة بـ 15 إجراء في عام 2020). وقد نفذت الإدارة بعد ذلك هاتين التوصيتين اللتين ظلتا دون تنفيذ فترة طويلة وقام مكتب المراجعة لاحقاً بتقييمهما وإغلاقهما، وإن كان ذلك بعد نهاية العام.

رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات الموجهة إلى المكاتب القطرية

16 - تلاحظ الإدارة أن نطاق أنشطة التأكد من حسن الأداء التي أجراها مكتب المراجعة في عام 2021 شمل 16 مكتباً قطرياً بلغت نفقاتها نسبة 29 في المائة من جملة النفقات المخصصة للمكاتب القطرية والإقليمية في عام 2021. وأسفرت عمليات المراجعة هذه عن 140 إجراء من الإجراءات المتفق عليها. وتؤكد الإدارة أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم نشر تقارير المراجعة الـ 16 الصادرة في عام 2021.

17 - وقد تجلت جهود الإدارة لإعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها فيما أبلغ عنه من معدلات تنفيذ الإجراءات المتفق عليها للعامين السابقين، إذ تم تنفيذ 95 في المائة من الإجراءات المتفق عليها لعام 2020 و 99 في المائة من تلك المتعلقة بعام 2019. وبالمثل، وبحلول نهاية عام 2021، كانت نسبة البنود المفتوحة المتبقية دون تنفيذ لمدة تقل عن 12 شهراً تبلغ 90 في المائة من مجموعها الكلي.

18 - ونقر الإدارة كذلك بتأثير جائحة كوفيد-19 وتلاحظ أن أول تقرير من تقارير مراجعة المكاتب القطرية قد نشر في أيار/مايو 2021 وأنه تم إصدار 11 تقريراً في الربع الأخير من عام 2021. وتتضمن هذه التقارير نسبة 63 في المائة من الإجراءات المتفق عليها ذات الأولوية العالية ونسبة 72 في المائة من الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بالمكاتب القطرية البالغ عددها 140 إجراء لعام 2021. وقد وضعت بالفعل خطط لتنفيذ هذه التوصيات، ويجري تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، على الرغم من توقيت التقارير والسياق التشغيلي العالمي الصعب. ويرد فيما يلي موجز للإجراءات الجاري اتخاذها.

ألف - إدارة البرامج

19 - تلاحظ الإدارة أن الإجراءات المتصلة بإدارة البرامج مثلت 46 في المائة من الإجراءات الـ 140 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2021. وتعرب الإدارة عن تقديرها لاستمرار الاهتمام بكفاية وفعالية التخطيط، وتطوير الشراكات، والرصد، وأنشطة التأكد من حسن أداء البرامج، وتقديم التقارير إلى المانحين، والتقييم، على النحو الوارد في جميع عمليات المراجعة الـ 16 التي أجريت للمكاتب القطرية في عام 2021.

20 - وفي عام 2021، واصلت اليونيسف الرحلة التي بدأت في أوائل عام 2020 لإجراء تحسينات مؤسسية من خلال عملية إعادة تصور نماذج الأعمال. وأجريت مشاورات مع أكثر من 5 000 موظف لتحديد كيفية تحقيق نتائج أفضل للأطفال وإعداد اليونيسف للسنوات المقبلة. ويجري حالياً تنفيذ توصيات المرحلة الأولى التي وافقت عليها المديرية التنفيذية، بما في ذلك تحديث إطار المساءلة، واستعراض هيكل الإدارة الداخلية وعمليات صنع القرار، وعمليات التخصيص الداخلي للموارد المالية، وتبسيط تخطيط البرامج، وإنشاء أفرقة تقنية عالمية وأفرقة متعددة المهام. كما أنجزت المرحلة الثانية من المشروع بعد مشاورات موسعة مع الموظفين. وأسفرت عن تحديد خمسة تغييرات هامة لضمان وضع قوي لليونيسف في الأجل المتوسط، هي: (1) التخطيط لتحقيق نتائج على نطاق واسع؛ (2) إقامة الشراكات من أجل الموارد؛ (3) الوجود القطري المتسم بخفة الحركة والمزود بالإمكانات اللازمة؛ (4) تمتع الموظفين بالإمكانات المطلوبة؛ (5) المعرفة والتعلم والبيانات العملية.

21 - وستنفذ الإجراءات المقترحة ضمن مبادرات التحسين القائمة أو بجانبها، وستواصل الأفرقة المؤسسية التي أنشئت الإشراف على تنفيذ الأنشطة وتنسيق جهود التحسين وتقديم المشورة بشأنها.

1 - التخطيط

22 - تلاحظ الإدارة الفرص المتاحة في أحد المكاتب التي شملتها المراجعة لتعزيز تخطيط البرامج عن طريق تحديد البيانات المرجعية والفئات السكانية المستهدفة قبل إنشاء وحشد الشراكات للقيام بالأنشطة اللازمة. والإدارة ملتزمة بالتحديد المبكر لمصادر البيانات الموثوقة ووضع المؤشرات المرجعية والمؤشرات الرئيسية الأخرى، فضلاً عن إدخال تحسينات على عملية تخطيط العمل.

23 - وفي المكاتب القطرية التي قدمت بشأنها توصيات تتعلق بالتخطيط، ستعمل الإدارة على صقل وتبسيط عمليات تخطيط العمل والاستعراض السنوي لكفالة ضمان الجودة ووضوح الغرض والمحتوى وتأييد ومشاركة الجهات الشريكة.

24 - وبالإضافة إلى ذلك، زادت اليونيسف من تبسيط الإبلاغ عن المؤشرات لتشمل الآن تقارير البرامج القطرية بالإضافة إلى الإبلاغ عن الخطة الاستراتيجية. ويقضي هذا التبسيط على الازدواجية، ويعبر بشكل أفضل عن المساهمات المقدمة على الصعيد القطري في النتائج العالمية، ويسر جمع البيانات والإبلاغ عنها.

2 - الشراكات

25 - تتمثل الإدارة توصيات مكتب المراجعة الزامية إلى تعزيز استدامة التدخلات وتقوية التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إدارة مخاطر الشراكات وزيادة الاختيار المفتوح للجهات الشريكة

من المجتمع المدني. وتواصل إدارة اليونيسف تعزيز الشراكات باختيار الجهات الشريكة التي لديها القدرة على تحقيق النتائج المتفق عليها وباستخدام عمليات تنافسية موثقة توثيقاً سليماً.

26 - وفي عام 2021، بذلت جهود مستمرة لتعزيز قدرات جهات شريكة منفّذة مختارة، بوسائل منها التدريب عن بعد. ومع ذلك، صودفت تحديات بالنظر إلى الأولوية المعطاة لمواجهة جائحة كوفيد-19. وتعهّدت المكاتب التي أُبرزت فيها فرصٌ للتحسين باستعراض أنواع الشراكات وتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها لتعزيز استراتيجيتها المتعلقة بالشراكات، بطرق منها الدخول في شراكات أكثر اتصافاً بالطابع الاستراتيجي مع منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بقدرات أكبر. وتعهّدت إدارة اليونيسف أيضاً بدعم المكاتب لكفالة الاستخدام المتسق للأدوات الإلكترونية بكامل إمكاناتها في إدارة الشراكات وتتبع البيانات والمصروفات.

3 - الرصد

27 - تقر الإدارة بالتوصية الداعية إلى وضع خطة رصد ميدانية تكفل التغطية الكافية لزيارات رصد البرامج في البلدان وتستعرض نوعية العمل الذي يقوم به المراقبون الخارجيون، وإلى القيام بزيارات إلى الجهات الشريكة المعرضة لمخاطر عالية للتأكد بشكل معقول من حسن تنفيذ البرامج.

28 - وفي عام 2021، حدد مكتب المراجعة ممارسات جيدة مثل التدريب الشامل للاستشاريين وإنشاء قوائم موحدة للرصد. ولاحظ المكتب أيضاً أن هناك فرصة لزيادة تحسين تخطيط وتنسيق أنشطة الرصد في مكتب واحد، بغية تعظيم الفوائد المتأتية من هذه الزيارات. وقد تعهد المكتب المعني بتحسين تخطيطه لرصد البرامج.

29 - وتواصل الإدارة دعم المكاتب لتعزيز الرقابة على أنشطة الرصد المعتمدة، بما في ذلك استخدام الرصد من جهة خارجية، حيثما ينطبق ذلك.

4 - النهج المنسق للتحويلات النقدية

30 - تقر الإدارة بالتوصيات المتعلقة بتعزيز التحويلات النقدية المباشرة من خلال تحسين عمليات الرصد وضمان الجودة وبناء قدرات الجهات الشريكة المنفذة. وتعهّدت المكاتب بكفالة أن تعالج توصيات الزيارات البرنامجية مواطن الضعف وأن تحسن رصد النفقات غير المستوفية للشروط والمتابعة المنتظمة للنقاط محل الإجراءات. ويعمل مقر اليونيسف على وضع توجيهات بشأن أكفأ الطرق وأكثرها فعالية التي يمكن أن تستخدمها المكاتب القطرية لتتبع النفقات غير المستوفية للشروط التي تنتظر تبريراً كافياً أو تنتظر استردادها من الجهات الشريكة المنفذة.

31 - وتسلم الإدارة أيضاً بالحاجة إلى إيجاد أشكال بديلة للتأكد من حسن الأداء عندما يتعذر القيام بزيارات ميدانية بسبب القيود المفروضة على السفر؛ وإلى القيام بزيارات برنامجية لجميع الجهات الشريكة ذات المخاطر العالية لجعل المخاطر المرتبطة بالتأكد من حسن الأداء ضمن مستوى مقبول من تحمل المخاطر. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أصدرت اليونيسف مذكرة توجيهية بشأن تنفيذ إدارة الشراكات لتزويد المكاتب بالمرونة اللازمة للسماح بالرصد والتأكد عن بُعد واعتماد نهج قائم على مراعاة المخاطر لتحديد أولويات الأنشطة. وتعهّدت الإدارة بمواصلة دعم المكاتب لتحسين نوعية الزيارات البرنامجية ومتابعة ما ينتج عنها من توصيات.

5 - تقديم التقارير إلى الجهات المانحة

32 - أحاطت الإدارة علماً بالتوصية الداعية إلى تحسين إعداد التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة والتقارير السنوية لضمان دعم جميع النتائج الرئيسية المبلغ عنها بأدلة كافية. وفي عام 2021، تعهدت مكاتب اليونيسف بتعزيز تدريب الموظفين لزيادة تحسين الإبلاغ عن النتائج. وقد أثبتت بوابة تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، التي بدأ تشغيلها في نهاية عام 2020، أنها أداة مفيدة جداً في تيسير الإسراع بإنجاز التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة.

6 - التقييم

33 - تحيط الإدارة علماً بالتوصية الداعية إلى تعزيز التقييمات عن طريق تخصيص الموارد المالية والقدرات الكافية. وقد تعهدت إدارة اليونيسف بتعزيز أوجه التآزر بين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر لتأمين موارد كافية لإجراء التقييمات الأساسية في الوقت المناسب والتعجيل بإنجاز التقييمات المقررة.

34 - وجزت الموافقة على صندوق التمويل الجماعي الخاص بالتقييم للمساعدة في بلوغ نسبة الـ 1 في المائة المخصصة للتقييم من الإنفاق البرنامجي التي حددها المجلس التنفيذي، وذلك باعتباره اعتماداً مباشراً في الميزانية المتكاملة لليونسف للفترة 2022-2025. وستواصل الإدارة بذل الجهود لضمان توفير الموارد الكافية لوظيفة التقييم.

باء - الحوكمة والمساءلة

35 - تلاحظ الإدارة أن الإجراءات المتصلة بالحوكمة والمساءلة مثلت 22 في المائة من الإجراءات الـ 140 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2021. كما تلاحظ الإدارة وتقدر التوصية الداعية إلى إدماج التحليل السياقي والظرفي في تقييمات المخاطر وتقييمات مخاطر الغش وتلاحظ الحاجة إلى بناء قدرات الجهات الشريكة من المنظمات غير الحكومية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال إجراءات من قبيل إدماج المسائل الرئيسية في القوالب الموحدة للزيارات البرنامجية.

36 - وتعهدت المكاتب المعنية بإعطاء الأولوية لتحديث تقييماتها السنوية للمخاطر، وإدراج المخاطر الناشئة، وإعداد خطط عمل للتخفيف من مواطن الضعف المكتشفة والإبلاغ عنها في المنصة المركزية للحوكمة والمخاطر والامتثال (eGRC). وتعهدت المكاتب أيضاً بالتعجيل بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وبتغطية المسائل ذات الصلة أثناء الزيارات البرنامجية، وذلك لزيادة الوعي المجتمعي بآليات الإبلاغ.

37 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة اليونيسف حالياً بتحديث نظام المساءلة لعام 2009 لإطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات في أيلول/سبتمبر 2022. وسيستخلص الإطار المحدّث عناصر التغيير المؤسسي التي تطورت لتعزيز الرقابة داخل اليونيسف وسيعكس التعليقات التي تم جمعها طوال عملية التحسين المؤسسي، ولا سيما من خلال المشاورات التي جرت خلال عملية إعادة تصور نماذج الأعمال، فضلاً عن الملاحظات الواردة في التقرير عن المهمة الاستشارية لمكتب المراجعة لعام 2020 الذي جرى فيه استعراض إطار المساءلة في اليونيسف.

جيم - إدارة الإمدادات واللوجستيات

38 - تلاحظ الإدارة أن الإجراءات المتصلة بإدارة الإمدادات واللوجستيات مثلت 11 في المائة من الإجراءات الـ 140 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2021. وترحب الإدارة باعتراف المكتب بعدة ممارسات جيدة اتبعتها المكاتب القطرية في عام 2021، مثل خطط الشراء المحدثة للسلع والخدمات، والرصد المنتظم لمستويات المخزون، وإعداد خطط توزيع أسبوعية، واستخدام زيارات الرصد البرنامجي لتقييم توزيع واستخدام الإمدادات المقدمة إلى الجهات الشريكة المنفذة.

39 - وتلاحظ الإدارة أيضا الفرص المتاحة لضمان التسجيل الدقيق وفي الوقت المناسب للمعلومات المتعلقة بالإمدادات واتباع نهج متكامل في تخطيط التوزيع لضمان تسليمها في الوقت المناسب إلى المستعملين النهائيين. وتلاحظ الإدارة كذلك الفرص المتاحة لكفالة أن تقيم زيارات الرصد البرنامجي دقة سجلات الإمدادات البرنامجية وجودة الإمدادات وفائدتها.

40 - ووافقت أفرقة الإدارة القطرية في المكاتب المعنية على تحديد مسؤوليات واضحة عن نظم الإمداد الخاصة بها لضمان وعي الموظفين بأدوارهم ضمن سلسلة الإمداد. وبالمثل، تعمل المكاتب على تعزيز إدارتها للإمدادات عن طريق كفالة أن تقيم الزيارات البرنامجية دقة سجلات الإمدادات، وأن تؤدي إلى تحسين قدرة الجهات الشريكة على إدارة الإمدادات البرنامجية وتحسين الإبلاغ عنها وتوثيقها.

دال - الإدارة المالية

41 - تقر الإدارة بأن الإجراءات المتصلة بالإدارة المالية مثلت 9 في المائة من الإجراءات الـ 140 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2021. وتحيط الإدارة علما بأن الإجراءات المتفق عليها تتعلق بمواءمة ميزانيات البرامج القطرية مع الأنشطة والنتائج، وتعزيز إدارة التحويلات النقدية المباشرة.

42 - وقد التزمت مكاتب اليونيسف بخطط عمل تعزز الضوابط المتعلقة بصرف التحويلات النقدية بحيث تتم الموافقة عليها ودعمها وصرفها على النحو المناسب وفي الوقت المناسب. وتعمل الإدارة حاليا على تحديث تطبيق ezHACT، الذي يبسط العمليات، بما في ذلك استخدام نموذج الإذن الإلكتروني بالتمويل وشهادة الإنفاق وتقليل خطوات تجهيز التحويلات النقدية. وأخذت المكاتب المعنية على عاتقها أيضا تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية وغير الجذرية للتأخير في تجهيز الطلبات وكفالة قيام الجهات الشريكة المنفذة بتقديم وثائق داعمة كافية عن الأنشطة المبلغ عنها.

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية وعمليات المراجعة المشتركة

43 - تقدر الإدارة النتائج والتوصيات التي أبلغ عنها مكتب المراجعة فيما يتعلق بمراجعة إدارة شراكات التنفيذ غير الحكومية، والتي صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2021. وترحب الإدارة بتحديد عدة مجالات حسنة الأداء من حيث المخاطر التي تم تقييمها. وكان من بين الجهود التي أشاد بها مكتب المراجعة بدء استعمال برمجيات eTools لإدارة وتحليل البيانات المتعلقة بشركاء اليونيسف المنفذين واستخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة لاختيار الجهات الشريكة. وبالمثل، أكدت المراجعة وجود مؤشرات محددة وقابلة للقياس

والتحقيق وموجهة نحو تحقيق النتائج في الاتفاقات الموقعة بين المكاتب القطرية والجهات الشريكة المنفذة واعترفت بهذه المؤشرات بوصفها عناصر حاسمة في تقييم نتائج الشراكات.

44 - وتلاحظ الإدارة أيضا أن مكتب المراجعة حدد مجالات يمكن فيها تعزيز إدارة المخاطر الرئيسية، مثل: التحقق من أن وثائق البرامج تتماشى مع البرامج القطرية ومن أنها تعمم مراعاة الاعتبارات الجنسانية؛ وزيادة الاختيار التنافسي للجهات الشريكة وتوسيع نطاق استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة؛ وتحسين نوعية الزيارات البرنامجية ومتابعة التوصيات؛ وتوفير توجيهات بشأن تتبع النفقات غير المستوفية للشروط.

45 - وستعمل إدارة اليونيسف، من خلال شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، مع المكاتب القطرية والإقليمية لكفالة اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تعالج مواطن الضعف التي تم تحديدها أثناء المراجعة. ويشمل ذلك استكشاف سبل تحسين دعم المكاتب من أجل الاستخدام المتسق لبرمجيات eTools وتحسين تتبع المصروفات التي تتطلب تبريرا كافيا أو يلزم استردادها من الجهات الشريكة المنفذة.

سادسا - تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية

46 - ترحب الإدارة بالمهام الاستشارية الثلاث التي اضطلع بها مكتب المراجعة لتعزيز التحسينات في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف.

47 - وقد طلب المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا إلى مكتب المراجعة أن يستعرض دوره في الرقابة على المكاتب القطرية لدعمها في إدارة المخاطر والضوابط في إطار هيكل إدارة المخاطر. وتساعد حاليا النتائج المستخلصة من المهمة الاستشارية التعاونية في تحسين الوظيفة المتعلقة بالمخاطر والامتثال في المكاتب الإقليمية والقطرية، بما يشمل شبكة من الممارسين.

48 - وطلب المكتب القطري لجنوب أفريقيا من مكتب المراجعة استعراض التنوع في ممارسات التعاقد بسبب الشواغل المتعلقة بتصورات التمييز العنصري والجهوي في شراء الخدمات التي أظهرها استقصاء الموظفين لعام 2020. وقد ساعدت النتائج المستخلصة من المهمة الاستشارية المكتب على تقييم مدى ملائمة وفعالية خطط عمله الهادفة إلى معالجة الشواغل المحددة، بما في ذلك وضع مؤشرات بشأن تنوع خدمات الشراء لرصد ما يحرز من تقدم.

49 - واضطلع مكتب المراجعة أيضا بخدمات استشارية للمكتب القطري للصومال تتعلق باستعراض استحقاقات العمل الإضافي وبدلات المخاطر. وأتاحت نتائج الاستعراض للمكتب تنفيذ تدابير تصحيحية، بما في ذلك إجراء تسويات منتظمة ورصد الاتجاهات، وتحديد الأخطاء أو المخالفات، واتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة حسب الاقتضاء.

سابعا - إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال

50 - ترحب الإدارة بالنهج الذي اتبعه مكتب المراجعة مؤخرا والمتمثل في التنسيق، مع أجهزة تحقيق أخرى في الأمم المتحدة في بعض الحالات، للمساعدة في التحقيقات التي يجريها على الصعيدين القطري والإقليمي، فضلا عن دعم أجهزة التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما تضطلع به من أنشطة خاصة بها.

51 - وتؤيد الإدارة بدء تطبيق بروتوكول جديد في الإبلاغ لضمان إبلاغ مكتب المراجعة بجميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يشمل مسؤولية المكتب عن إبلاغ المكتب التنفيذي للأمين العام بما يتصل باليونيسف من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تخص جانباً وضحية يمكن التعرف عليهما. وهذا يعزز الشفافية ويُظهر كذلك جهود الإدارة والتزامها بضمان عدم التسامح مع هذه الأفعال في اليونيسف.

52 - وتدعو الإدارة أيضاً مكتب المراجعة إلى مواصلة تعزيز قدراته على تحسين الإطار الزمني الذي يختتم فيه جميع التحقيقات. ومن شأن ذلك أن يسمح للإدارة بالاستفادة من المزايا التي يوفرها الحل المبكر، من حيث اتخاذ إجراءات علاجية مثل الشروع في عمليات استرداد الأموال من الأفراد والكيانات المتورطة، أو غير ذلك من الجزاءات المناسبة. وفي هذا الصدد، ترحب الإدارة بنتائج تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التحقيق الذي أجري في أواخر عام 2021 وتتطلع إلى العمل معاً لتحسين المجالات التي تتطلب تحسينات.

53 - وبلغ مجموع الخسائر المالية في حالات الغش الـ 23 التي أثبتتها المكتب بالأدلة ما قدره 1 298 405 دولارات، تم استرداد 87 111 دولاراً منها. وتلاحظ الإدارة أنه في واحدة من تلك الحالات، تمثل 41 في المائة (533 174,56 دولاراً) من إجمالي الخسائر المالية، وقعت جهة شريكة منفذة رئيسية ضحية للغش. وقد قبلت هذه الجهة المنفذة المسؤولية عن الخسائر ووافقت على أن تسدد لليونيسف كامل التكاليف. ويتعلق نحو 82 في المائة (628 594 دولاراً) من الخسائر المالية المتبقية بحالات انتهى منها المكتب في النصف الثاني من عام 2021. وفي حين أن تدابير علاجية قد نفذت بالفعل في تلك الحالات، بما في ذلك منع الجهات الشريكة المتورطة من استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة، فإن الجهود لا تزال جارية لاستعادة الأموال المفقودة.

54 - وعلاوة على ذلك، ومن خلال التحقيقات التي أجرتها شركات مستقلة متعاقدة بشأن الحالات الخاصة بالمشارع، فقد بلغت الخسائر المثبتة بالأدلة الناجمة عن معاملات احتيالية، في مشروع التحويلات النقدية الطارئة لليمن، ما يعادل 77 901 دولار، تم استرداد 76 084 دولاراً (98 في المائة) منها. وتواصل اليونيسف تشجيع المستفيدين والمجتمعات المحلية المستفيدة من هذا المشروع على الإبلاغ عن أي اشتباه في وجود أفعال احتيالية، مع التشديد في الرسائل الموجهة إلى المستفيدين على عدم تسامح المشروع مطلقاً مع الغش.

55 - ولزيادة تعزيز الضوابط الداخلية والمساءلة في المكاتب، أصدرت اليونيسف بيانها الأول بشأن الضوابط الداخلية في إطار البيانات المالية السنوية لعام 2020، وهو وثيقة رئيسية من وثائق المساءلة. وفي كل عام، يطلب من رؤساء المكاتب إجراء تقييم ذاتي سنوي للضوابط الداخلية وتقديم شهادة إلى المراقب المالي بشأن سلامة الضوابط الداخلية في مكاتبهم. وتزيد هذه العملية من المساءلة في مختلف المكاتب وتساعد على دعم نظام للرقابة الداخلية يتواءم مع نمط المخاطر في كل مكتب، مما يوفر تأكيداً معقولاً بشأن تحقيق الأهداف.

56 - وستواصل اليونيسف تعزيز التدابير المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الغش في جميع عملياتها من خلال التدريب والاجتماعات وغير ذلك من الوسائط. وتتعاون اليونيسف، كلما أمكن ذلك، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإجراء تدريب مشترك للجهات الشريكة المنفذة لتعزيز نزاهة الشراكات. وفي عام 2021، استضاف مكتب اليونيسف في زامبيا، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية وتنقيفية مشتركة لأكثر من 300 جهة

شركة منفذة من 46 منظمة مختلفة بشأن الغش، والفساد، والأنشطة الرئيسية المؤكدة لحسن الأداء، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونظمت دورات مماثلة في مكاتب أخرى لمواصلة وتعزيز الزخم الذي تشكل بالفعل بشأن مبادرات التوعية بالغش وضمان إنفاذ الجميع لسياسة عدم التسامح مطلقاً.

التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

57 - يضطلع المكتب، على النحو المشار إليه في تقريره السنوي، بالمسؤولية عن إجراء التحقيقات اللازمة، في حين أن شعبة الموارد البشرية أو وحدة القانون الإداري أو الوحدات الأخرى المعنية مسؤولة عن اتخاذ أي إجراء مناسب بناءً على النتائج التي يخلص إليها المكتب.

58 - وتلاحظ الإدارة أن 36 مسألة أحيلت إما إلى وحدة القانون الإداري أو مكتب المديرية التنفيذية أو شعبة الموارد البشرية للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى في عام 2021. واتخذت إجراءات حيال هذه المسائل وتم الإبلاغ عنها في تقرير اليونيسف الداخلي السنوي عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك. ويرد فيما يلي موجز للإجراءات المحددة المتخذة في عام 2021:

- (أ) فصل 10 موظفين أو أنهيت خدمتهم؛
- (ب) خُفضت رتبة موظف واحد؛
- (ج) حُرم 9 موظفين من درجات في رتب الوظائف؛
- (د) وجه اللوم إلى موظفين اثنين؛
- (هـ) كان 5 موظفين قد انتهت خدمتهم في اليونيسف أثناء التحقيق أو العملية التأديبية أو قبلهما، واتخذت الإجراءات المناسبة لتسجيل تلك الحالات لأغراض المساءلة؛
- (و) تبين عدم وجود أدلة تثبت سوء السلوك في 9 حالات.

ثامناً - تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسف لعام 2021

59 - تعرب اليونيسف عن تقديرها لأعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، التي تسهم في الرقابة الاستشارية الفعالة والمستقلة للمنظمة. وترحب الإدارة بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي وبالمشورة المقدمة إلى المديرية التنفيذية. وعلى نحو ما جرى تأكيده في اجتماعات اللجنة مع المديرية التنفيذية، ما فتئت الإدارة تعطي الأولوية لاستجابة اليونيسف لجائحة كوفيد-19. وفي خضم الأولويات المتنافسة، شرعت اليونيسف أيضاً في تصميم خططها الاستراتيجية الرباعية السنوات وعدة مبادرات لإدارة التغيير. وما فتئ موظفو اليونيسف المتقانون يعملون بلا هوادة لضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب.

60 - وتعرب الإدارة عن تقديرها لتتويج اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2021 بالاهتمام الذي أولته اليونيسف رداً على مشورة اللجنة. وفي اجتماعات عقدت مع المديرية التنفيذية، أجريت مناقشة بشأن تفضيل المديرية

التنفيذية عددا أقل من المواضيع العامة التي تقدّم فيها مشورة استراتيجية موجهة بدقة وتتسم بالابتكار والتفكير الاستشرافي، ولتجنب إساءة المشورة المتكررة أو تكرار المشورة استنادا إلى خطط مشتركة بين شُعب مختلفة.

61 - ويسر اليونيسف أن تعلم أن اللجنة تقدر تقاني أمانة اليونيسف وعملها الشاق الذي يدعم عمل اللجنة. وكما هو معترف به في التقرير، فإن اليونيسف رائدة في تقديم الدعم والخدمات إلى اللجنة من خلال أمانة اللجنة. وبنفس الطريقة، ينبغي أن تطمئن اللجنة إلى تخصيص موارد كافية لدعم عملها المجاني. وينبغي للجنة أيضا أن تنظر في استخدام أسلوب عمل مختلط، والتكيف مع السياق الجديد الذي تعمل فيه اليونيسف، ودعم أهداف اليونيسف المتعلقة بالاستدامة من خلال الحد من بصمتها العالمية في مجال السفر.

62 - وترحب الإدارة بمشورة اللجنة. وتسلط الفقرات التالية الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الإدارة استجابة لمجموعة مختارة من المشورات الرئيسية المقدّمة من اللجنة:

63 - **مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي:** تقدر اليونيسف اعتراف اللجنة بالدور الحاسم الذي تؤديه اليونيسف في مرفق كوفاكس. واليونيسف، بوصفها منسقة المشتريات وواحدة من وكالتي الشراء التابعتين للمبادرة (إلى جانب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، فخورة بما حقّقه مع شركائها ومع الجهات المانحة ومع البلدان. وفي جهد غير مسبوق، قدم مرفق كوفاكس 1,2 بليون لقاح إلى 144 بلدا في غضون 12 شهرا⁽¹⁾. كما تقوم اليونيسف بتسليم المحاقن وصناديق الأمان ومعدات سلسلة التبريد وإمدادات الأكسجين وغيرها من الأدوات التي لا تساعد فقط في مواجهة كوفيد-19، ولكن أيضا في تعزيز النظم الصحية على المدى الطويل.

64 - وترصد اليونيسف عن كثب نتائج ومخاطر مشاركتها في مرفق كوفاكس، وتقوم في الوقت نفسه أيضا بتسجيل وتعزيز الدروس المشتركة المستفادة من مواجهة كوفيد-19. وتقدر الإدارة تذكير اللجنة بأنه ينبغي لليونيسف أن تدعو باستمرار إلى "مبدأ المراجعة الوحيدة" وأن تحافظ عليه في هذا السياق. وترحب اليونيسف أيضا بالمشورة الداعية إلى استمرار الإدارة القوية للمخاطر التي من شأنها أن تواصل التصدي للمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر التشغيلية المتصلة بمرفق كوفاكس.

65 - **الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025:** في سياق خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وضعت اليونيسف أهدافا طموحة ولكنها واقعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتماشى هذه التدابير مع التحسينات المؤسسية التي من شأنها أن تعزز الكفاءة والفعالية وتسمح لليونيسف بالوفاء بولايتها. واليونيسف هي إحدى الوكالات الرائدة المشاركة في التحسينات والإصلاحات على نطاق المنظومة.

66 - **إطار المساءلة:** تحتل المساءلة والشفافية موقع الصدارة في جميع التدخلات البرنامجية لليونيسف وشراكاتها وعملياتها. وكما ذكر أعلاه، يجري تحديث إطار المساءلة في اليونيسف لعام 2009 وسيعكس التعليقات التي تم جمعها خلال عملية إعادة تصور نماذج الأعمال، فضلا عن الملاحظات الواردة في التقرير الاستشاري لمكتب المراجعة لعام 2020 بشأن إطار المساءلة في اليونيسف. وتنتطلع اليونيسف أيضا إلى تقرير الاستعراض الذي تجريه وحدة التفتيش المشتركة بشأن أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(1) UNICEF, One year on: COVAX gains momentum to drive vaccine equity, 24 February 2022, www.unicef.org/supply/stories/one-year-covax-gains-momentum-drive-vaccine-equity

67 - **البرامج والابتكارات والدعوة:** زادت اليونيسف قاعدة داعميها الرقميين من 55 مليون في عام 2018 إلى 160,2 مليون في عام 2021. وبحلول نهاية عام 2021، وصلت المنصات الشبكية إلى 132 مليون مستخدم وسُجلت 213 مليون مشاهدة فريدة. ومن خلال جهود التواصل والتفاعل التي تبذلها اليونيسف، زادت قاعدة المتطوعين إلى 12,6 مليون متطوع في عام 2021، تبلغ أعمار 96 في المائة منهم 24 عاما أو تقل عن ذلك. وقد اكتسب هؤلاء المتطوعون مهارات قابلة للتحويل أثناء مساهمتهم في مجموعة متنوعة من المسائل، من مواجهة الجائحة إلى الهواء النقي ومنع زواج الأطفال. وشارك الأطفال في 114 بلدا من خلال منصات U-Report و "صوت الشباب" و "جيل لا حدود له". ويُظهر الدور القيادي لصوت اليونيسف فيما يتعلق بقضايا الأطفال فعالية المنظمة في اتصالاتها وتدخلاتها البرنامجية.

68 - **دعم الموظفين من خلال التغيير في اليونيسف:** نفذت إدارة اليونيسف عدة تدابير لضمان تنفيذ التغييرات المؤسسية الجارية على نحو يتماشى مع القيم الأساسية لليونيسف ويولي الاعتبار الواجب للظروف المهنية والشخصية للموظفين. وقد صممت الإدارة استراتيجية لدعم الموظفين في شكل دليل مرجعي لمساعدة المديرين والموظفين على التنقل بين الخيارات المتاحة والتقليل إلى أدنى حد من أثر التغييرات.

69 - **التمويل المبتكر:** لدى إدارة اليونيسف نظام قوي لتتبع ورصد استخدام الأموال وعائدات الاستثمارات فيما يتعلق بسندات التمويل الصادرة عن البنك الدولي. ويجري بالفعل تتبع الأداء وإبلاغ البنك الدولي به تنفيذاً لشروط اتفاق التدفقات المالية المستقبلية. وكان أداء الاستثمار هو الأساس الذي فُعل تطبيق شرط إعادة السداد.

70 - وتلاحظ الإدارة كذلك أن المجلس التنفيذي وافق على سند التمويل الصادر عن البنك الدولي باعتباره مشروعا تجريبيا. وقد أعطيت الموافقة مع التسليم بأنه لا يوجد حكم محدد في النظام المالي والقواعد المالية لليونيسف يسمح بأدوات مالية من هذا القبيل، إلا إذا اقترنت بها بارامترات محددة للمخاطر، وتدابير للتخفيف، وحماية قانونية كافية لمصلحة اليونيسف فيما يتعلق بالأداة. وتتخذ اليونيسف حاليا الخطوات اللازمة، بتوجيه وإشراف من المجلس التنفيذي، لكفالة الحصول على الأدون المناسبة من هيئات الإدارة، بما فيها الجمعية العامة، وضمان تحديث النظام المالي والقواعد المالية بحيث يمكن متابعة أدوات التمويل التي تترتب عليها ديون متبعة مستمرة.

71 - **تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:** تقدر إدارة اليونيسف مشورة اللجنة بشأن تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، لا سيما من حيث صلتها بعملية إدارة التغيير أثناء انتقال شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى فالنسيا، إسبانيا، لتتقاسم أماكن العمل مع مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد عملت اليونيسف عن كثب مع إدارة الدعم العملي بالأمم المتحدة لتيسير الانتقال السلس وتضمن الدعم المقدم. ويسر الإدارة أن تلاحظ أنه نظرا للتخطيط الموسع للعمل وانتهاء مسار شامل، لم تواجه اليونيسف أي تعطل أثناء عملية التحول في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

72 - وعلاوة على ذلك، قامت الإدارة بالفعل بتوحيد وتعميم خدمة Microsoft Azure بوصفها المزود الرئيسي للخدمات السحابية، حيث جرى و/أو يجري تنفيذ خدمات عديدة لمكاتب اليونيسف على الصعيد العالمي. وقد بدأت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعراضا لمستودع البيانات الحالي تمهيدا للانتقال إلى استراتيجية مركزية قوية للبيانات والتحليلات، يطبق فيها ترتيب هجين أولي سينقل في نهاية المطاف إلى السحابة خلال الأشهر الـ 18 إلى الـ 24 المقبلة.

73 - وتلاحظ الإدارة أن برنامج الأمن السيبراني لليونيسف يتضمن قدرات ترفع الأمن السيبراني فيها إلى المستوى الذي يعتبر الأدنى بالنسبة لمنظمة في مستواها. ويجري حاليا استعراض السياسات والمعايير المتعلقة بأمن المعلومات، وستنشر في المستقبل القريب نسخة منقحة تغطي جميع المسائل المتصلة بأمن المعلومات والأمن السيبراني.

74 - وخصصت الإدارة موارد للاستثمارات الرقمية وتلقت أيضا عروضاً لحلول رقمية مجانية من شركاء من القطاع الخاص. وفيما يتعلق بتعليق اللجنة على الطلب غير الممول لتوظيف استثمارات رقمية في مخروط الشراكات، تؤكد الإدارة من جديد أن اليونيسف اعتمدت نهجاً مرحلياً يستند إلى الأولويات والاستثمارات المتوازنة في الهيكل الحالي لجمع الأموال. وقد جرت بالفعل تلبية احتياجات التمويل العاجلة من خلال التغطية المرحلية خلال فترة الأربع سنوات.

تاسعا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي

يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2022/AB/L.5) وإضافته (E/ICEF/2022/AB/L.5/Add.1) ويرد إدارة اليونيسف عليه (E/ICEF/2022/AB/L.6)، وكذلك بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف لعام 2021 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام بشأن كفاية وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المرفق

آخر المستجدات بشأن الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مر عليها أكثر
من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

هناك توصيتان من توصيات المراجعة ظلتا تنتظران البت فيهما لأكثر من 18 شهرا، حتى
31 كانون الأول/ديسمبر 2021. بيد أن التوصيتين نفذتا بعد نهاية العام وقام مكتب المراجعة الداخلية
للحسابات والتحقيقات لاحقا بتقييمهما وإغلاقهما.